



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2011 - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 27 ربيع الأول 1432
الموافق 02 مارس 2011

فهرس

ص 03 محضر الجلسة العلنية الأولى

■ إفتتاح الدورة الربيعية العادية لسنة 2011.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الأربعاء 27 ربيع الأول 1432
الموافق 02 مارس 2011

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد الوزير الأول،
السيد نائب الوزير الأول،
السيد وزير الدولة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الصحافة والإعلام،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
زميلاتي، زملائي،

أود بداية أن أرحب باسمكم بكافة ضيوفنا الكرام
وأن أشكرهم على تلبيتهم دعوتنا وتشريفهم هيئتنا.
أيتها السيدات، أيها السادة،
تقتضي مناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الربيعية
لمجلس الأمة لسنة 2011 أن نقدم كالعادة رؤية للعمل
البرلماني خلال الفترة وفيها سنسعى إلى إعطاء
منظورنا حول مجريات بعض الأحداث والتحويلات
الوطنية وانعكاساتها على الأداء البرلماني لمجلس
الأمة خلال الفترة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

سوف يشرع مجلس الأمة بعد افتتاح هذه الدورة
مباشرة في العمل البرلماني تشريعا ومراقبة وتحسسا
لانشغالات وتطلعات المواطنين، ونشاطا برلمانيا
عاديا في مجال العلاقات البرلمانية الخارجية، وفي
ميادين الفكر وترقية الثقافة البرلمانية.

وهكذا وفي مجال العمل التشريعي سوف ينكب
مجلس الأمة على دراسة ومناقشة نصوص قانونية
هامة وعديدة تتعلق بالحياة العامة الوطنية القضائية،
الاجتماعية والإدارية؛ واتخاذ الموقف الذي يجسد
قناعة أعضاء مجلس الأمة منها، مثل: قانون البلدية،

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

المدعوون:

– السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
– السيد الوزير الأول؛
– السيد نائب الوزير الأول؛
– السيد وزير الدولة؛
– السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
– السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي
الوطني؛
– السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
– السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

مراسيم الافتتاح:

– تلاوة سورة الفاتحة؛
– عزف النشيد الوطني .

السيد الرئيس: طبقا لأحكام المادة 118 من
الدستور؛ والمادة 05 من القانون العضوي رقم 99-02،
الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس
الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين
الحكومة؛ أعلن رسميا عن افتتاح دورة الربيع العادية
لسنة 2011 في مجلس الأمة.

الآن بعض الكلمات التي تقتضيها المناسبة
وفيها أقول:

للمواطنين بحقيقة الإنجازات والمكاسب المحققة لصالح الشعب الجزائري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية للمواطنين، وتنويرهم بآفاق العمل المستقبلي المتضمن في البرنامج الخماسي الحالي.

وسنسعى من خلال هذه الديناميكية إلى تذكير المواطنين بالتحديات العديدة التي تواجههم وتواجه البلاد إن على الصعيد الداخلي أو على صعيد الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على البلدان النامية، وهي التحديات التي أصبحت تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بلدان عديدة وفي محيطنا الإقليمي خاصة.

أيها السيدات، أيها السادة،

سوف يواصل مجلس الأمة تفعيل أنشطته العامة الداخلية والخارجية بصورة منتظمة.

وهكذا سيعمل على تحقيق الانتظام للندوات والمؤتمرات والأيام الوطنية والإقليمية والدولية في مجالات الفكر وترقية الثقافة البرلمانية، وفي ميادين الاقتصاد والاجتماع، والعلوم والتكنولوجيا، والإعلام والاتصال الحديث وكل القضايا والمواضيع الهامة التي تتصل بالعمل البرلماني والحياة الوطنية العامة.

وبخصوص آفاق أداء مجلس الأمة في مجال العلاقات والدبلوماسية البرلمانية فسيواصل المجلس العمل بالتعاون والتنسيق مع المجلس الشعبي الوطني والسلطات التنفيذية المختصة في الدولة لتجسيد حضور الجزائر برلمانيا في كافة المحافل والتجمعات البرلمانية الإقليمية والدولية ومن خلالها التعريف والدفاع عن مواقف الدولة وتطلعات شعبها الداعي باستمرار إلى قيام مجتمع دولي مبني على أسس العدالة والمساواة والتعاون المتكافئ، في إطار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب والدول.

أيها السيدات، أيها السادة،

في جميع هذه المحاور والتوجهات التشريعية والبرلمانية، أعتقد أنكم توافقونني الرأي حيث أقول بأن جهود المجلس في هذا السياق يجب أن تكون مسايرة للقرارات الهامة والجريئة التي اتخذها مجلسا

ومهنة المحاماة، والتأمينات الاجتماعية، وكذا القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المحكمة العليا وسيرها وصلاحياتها، وقانون عضوي يتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه، وأيضا مشروع القانون المتضمن رفع حالة الطوارئ؛ وسوف يدرس مجلس الأمة إلى جانب ذلك قانونا يعدل قانون الإجراءات الجزائية، وآخر يتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي، ونصين آخرين يتضمنان النقل البري والبحري، إضافة إلى ذلك الذي يتعلق بالوقاية من العنف في الملاعب الرياضية.

أما فيما يتعلق بأداء مجلس الأمة في مجال العمل البرلماني الرقابي خلال الدورة فسوف تتواصل سنة التعاون والتكامل بين مجلس الأمة والحكومة في مجالات الاهتمام والتفاعل مع قضايا المجتمع وانشغالات وتطلعات المواطنين الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تنشيط وتفعيل أكبر قدر ممكن من آليات الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة والإدارة المحلية.

وسوف تُركّز ممارسة هذه الآليات الرقابية بصورة خاصة على مدى التحكم في سياسة الدولة المتعلقة بالاهتمام بالشباب والتربية والتعليم والتكوين من كافة النواحي، وكذا على مدى فاعلية وملاءمة منظومة الوقاية من آفة الفساد ومكافحته على كافة الأصعدة. وكذلك سوف تُحرّك آلية الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة للتأكد من مدى نجاعة سياسة الأمن الغذائي والتجارة الخارجية ونظام التشغيل للحد من البطالة ولاسيما لدى الشباب وحاملي الشهادات.

كما سوف تُفَعَّلُ خلال الدورة ديناميكية الخرجات البرلمانية التي تتولى لجان مجلس الأمة تنظيمها عبر ولايات الوطن لتحقيق تواصل أعضاء مجلس الأمة مع المواطنين والمنتخبين المحليين بهدف تحسس الانشغالات ومعرفة الصعوبات وتفهم التطلعات والعمل على توصيلها إلى السلطات المختصة قانونيا، إن محليا أو مركزيا.

كما تهدف هذه الديناميكية إلى مساهمة أعضاء مجلس الأمة في عملية التحسيس والتعريف أكثر

الوطنية والتحكم في التجارة الخارجية بهدف حماية الأمن الغذائي لشعبنا وحماية القدرة الشرائية لمواطنينا، سيكون لها تأكيدا أبعد الأثر في تحسين الأوضاع العامة للبلاد.

وفي باب أساسي آخر، لا يساورنا أدنى شك من أن تشجيع حرية التعبير سيكون له هو الآخر تأثير كبير في مجال زيادة انفراج الأجواء السياسية وتقوية الحراك السياسي، وخاصة وأن هذه الإجراءات تأتي متزامنة مع القرار المسؤول الرامي إلى إلغاء حالة الطوارئ الذي كانت تطالب به فئات سياسية؛ ويأتي هذا الإلغاء بالطبع دون التخلي عن الإجراءات الخاصة بمكافحة آفة الإرهاب والتي يجب أن تبقى - وفي ظل أوضاع معينة - سارية المفعول حتى لا يضيع المواطن المكاسب التي حققتها البلاد بثمن غال لبلوغ أوضاع السلم والاستقرار والوئام وبناء الجزائر المتصالحة مع نفسها.

إن الجزائر التي تخوض مسيرة الإصلاحات والتنمية الوطنية الشاملة من أجل العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية والتعددية الحقيقية، وبعدها خرجت من المحنة التي كلفتها تضحيات جساما بشرية واقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، نقول إن هذه الجزائر اليوم تؤكد مرة أخرى من خلال توجهاتها أنها مصممة أكثر من أي وقت مضى على مواصلة تعميق سياسة الإصلاح التي اعتمدها السيد رئيس الجمهورية منذ 1999 وهي عازمة حقا على تطوير نفسها وتحقيق الرفاه لأبناء شعبها وترسيخ وتعميق الممارسة الديمقراطية التي تضمن لكل جزائري حق إبداء رأيه في مستقبله وفي مستقبل وطنه في إطار احترام الرأي والرأي الآخر والعمل معه. أيتها السيدات، أيها السادة،

إن هذه المكاسب التي تحققت بفضل جهد وعرق ودماء الجزائريين هي حقا مكاسب كبيرة مسؤولة المحافظة عليها تقع على عاتق الجميع كما أن تعميقها وتوسيع دائرتها هي كذلك من واجب الجميع.

فليعمل الجميع على صيانتها وليقف الجميع ضد كل من يسعى إلى التشويش على مسارها.

إن ما تم اتخاذه من إجراءات هذه الأيام يتجاوز في

الوزراء مؤخرا، كونها شكلت حقا دفعة نوعية وقيمة مضافة للعديد من المكاسب والإنجازات المحققة في إطار سياسة الإصلاحات والتنمية الوطنية الشاملة والمتجددة والتي شرعت الجزائر فيها منذ سنة 1999، وفتحت آفاقا واعدة أمام الأجيال الصاعدة وكافة شرائح المجتمع، بل نقول إن هذه القرارات لأهميتها ستشكل منعطفًا هامًا في سياسة البلاد إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

ولن نكون مبالغين إذا قلنا إن قرارات مجلس الوزراء قد وضعت البلاد أمام صيغة جديدة للتحويلات سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وفي مجال توسيع فضاءات التعبير.

أيتها السيدات، أيها السادة، إن مجلس الأمة، بحكم كونه امتداد للهيئات التداولية المحلية، مدعو اليوم نتيجة هذا التوجه إلى أن يدرج مجددا في مخطط عمله الحالي بالإضافة إلى أنشطته العادية، كيفية الاستجابة لرغبة المجتمع في تقريب البرلمان من المواطن.

وسأحرص في هذا الباب، مع زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس، على مواصلة وتقوية إيلاء هذه القضية كل ما تستحقه من اهتمام، سواء من خلال الزيارات الميدانية التي سيقوم بها الأعضاء إلى مختلف مناطق الوطن، أو من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية، أو النشاطات الثقافية والعلمية. كما أن المجلس سيتعاطى إيجابيا مع كل الجهود التي تصب في هذا التوجه، خاصة وأن القرارات الأخيرة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية تصب في إطار التعاطي مع مستجدات الساحة الوطنية، والتي خصت رفع حالة الطوارئ وانفتاحا أكبر لوسائل الإعلام أمام الجميع، وفتح الحوار مع الشباب والإصغاء لمطالبهم، زيادة مناصب الشغل أمام الشباب، وفتح فرص الدعم المالي للاستثمار لهؤلاء وتنويع فضاءات التعبير وتمكينهم من إثبات ذاتهم وقدراتهم في كافة مجالات النشاط، وهي كلها قرارات لا يمكننا إلا أن نثمنها ونرحب بها ونعمل لإنجاح تنفيذ مضمونها.

ومن جانب آخر فمن المؤكد أن القرارات والإجراءات الرامية إلى إعادة النظر في ضبط السوق

حقيقة الأمر مجرد تجاوب مع مطالب اجتماعية مشروعة أو مع ممارسة عادية لحرية الرأي وإنما يأتي أيضا ليؤكد جدية التوجه الجريء بل الشجاع والتشبث به وتوسيع وتعميق مساحته.

لكن ما يقال بالمناسبة في هذه الفترة بالذات هو أن الواجب يقتضي - وقد تحقق هذا - أن تتكاتف جهود الجميع وتعمل من أجل الحرص على حماية هذا المكسب حتى لا يستغل البعض هذه التوجهات لتجاوز الغايات والأهداف النبيلة المبتغاة ويسخرها في خدمة غايات وأهداف نهج مبتغاها النهائي؛ والتي هي في الأخير في غير صالح الاستقرار وفي غير صالح التقدم وفي غير صالح الديمقراطية المنشودة.

أيها السيدات، أيها السادة،

صحيح أن إنجازات ومكاسب سياسة قانون الرحمة وقانون الوثام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية، والمدعومة بسياسة الإصلاحات الوطنية الشاملة والمعززة بالقرارات الجريئة والناجعة التي اعتمدها البلاد مؤخرا، نقول إن هذه الإنجازات والمكاسب والتوجهات لهي كلها عوامل تصب في الاتجاه الصحيح ومن شأنها أن تقطع الطريق في وجه كل محاولات التضليل التي تبرز في الأفق بين الحين والآخر.

نقول إن هذه الإجراءات من شأنها تحصين الشعب الجزائري وشبابه من كافة المساعي الرامية إلى الإضرار بمكاسبه.

لكننا مع ذلك نستغل المناسبة لندعو كافة المواطنين بأن يكونوا يقظين لتجنب المخاطر التي تحدق ببلدنا، وعلينا نحن ممثلي الأمة أن نرفع التحدي إلى جانب كافة أبناء شعبنا من خلال مرافقة جهود المواطنين والمواطنات وكل القوى المحبة لهذا الوطن والعمل إلى جانبهم لما من شأنه حماية الجزائر وتعزيز وحدتها وتحقيق أهدافها الرامية إلى تأمين الرفاهية والتقدم والازدهار لأبناء الجزائر، كل أبناء الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

(تصفيق)

رفعت الجلسة عند منتصف النهار

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 02 ربيع الثاني 1432

الموافق 07 مارس 2011

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587